



Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

11

العدد الحادي عشر



تقرير رصد انتهاكات حقوق الإنسان

في مصر

في الفترة من الأول من يوليو/تموز 2017 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2017

تقرير ربع سنوي

رصد انتهاكات حقوق الإنسان

في مصر

العدد الحادي عشر

في الفترة من الأول من يوليو/تموز 2017 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2017



الفهرس :

- 4 ملخص تنفيذي
- 7 مقدمة
- 9 آلية رصد وجمع البيانات
- 10 القتل خارج إطار القانون
- 11 قتلى جراء العنف الأمني
- 12 قتلى ومتوفون داخل مقار الاحتجاز المصرية
- 16 قتلى عمليات التصفية الجسدية
- 17 قتلى في ظروف ملتبسة
- 18 الاعتقال التعسفي
- 21 اعتقال طلاب أويغوريين لأسباب عرقية وسياسية
- 22 إهدار الحق في المحاكمة العادلة
- 25 آثار العمليات الأمنية في سيناء
- 31 الخلاصة والتوصيات



ملخص تنفيذي:

خلال فترة عمل هذا التقرير، في الفترة منذ الأول من يوليو/تموز 2017 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2017 استمر عداء السلطات المصرية للمنظمات الحقوقية سواء تلك الموجودة في مصر بمصادرتها وإغلاقها حيناً، وباعتقال ومصادرة أموال القائمين عليها حيناً آخر، وكذلك المنظمات غير المصرية التي أصدرت تقارير أو بيانات بشأن توصيف ومتابعة حالة حقوق الإنسان في مصر حيث عمل الإعلام المصري التابع للسلطات على شيطنتها.

بحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون فقد بلغ عدد القتلى خلال فترة رصد هذا التقرير 56 شخصاً، في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء، حيث قضى 34 محتجزاً داخل مقر الاحتجاز المصرية المختلفة، بينهم 3 محتجزين قتلوا جراء التعذيب على أيدي بعض أفراد الأمن داخل مقر احتجازهم، و27 محتجزاً توفوا نتيجة للإهمال الطبي المتعمد في ظل ظروف وأوضاع احتجاز سيئة وغير آدمية، بالإضافة إلى 4 محتجزين توفوا بسبب الفساد المتفشي في إدارات مقر الاحتجاز.

كما تم توثيق مقتل 21 مواطناً بالتصفية الجسدية المباشرة عن طريق الأجهزة الأمنية أثناء عمليات القبض عليهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات.

وخلال الربع الثالث من العام 2017 بلغ عدد من تعرضوا التعسفي على خلفية اتهامهم بقضايا معارضة السلطات – 801 شخصاً، بينهم 19 قاصراً، تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، وقد تلقت المنظمة العربية



لحقوق الإنسان في بريطانيا شكاوى حول تعرض 309 شخصاً على الأقل للاختفاء القسري خلال ذات الفترة.

لم تقف الاعتقالات التعسفية التي قامت بها أجهزة الأمن المصرية عند صفوف المعارضين وحسب، بل تخطتها وقامت بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف طلاب جامعيين من تركستان الشرقية (الأويغوريين)، والمتواجدين بمصر بغرض الدراسة في جامعة الأزهر، والذين قُدرت أعدادهم بنحو 80 طالباً، ومن ثم قامت القوات باقتيادهم إلى مقر احتجاج مجهولة لمدة يومين تقريباً، دون تمكينهم من التواصل مع المحامين أو عرضهم على أي جهة قضائية أو إخطارهم بسبب اعتقالهم، قبل أن يتم الإفصاح عن مكانهم، وجاءت تلك الاعتقالات بعد مرور أقل من شهر على زيارة نائب وزير الأمن الصيني للقاهرة، والذي طالب خلالها السلطات المصرية بتسليم الطلاب الأويغور للصين.

ووفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات في الربع الثالث من العام 2017، تبين صدور أحكاماً قضائية في 74 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 69 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 5 قضايا عسكرية.

وبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات 1998 شخصاً، منهم 19 قاصراً، وقد تم تبرئة 628 من هؤلاء المحكومين، أي 31.4 % من إجمالي عددهم الكلي، منهم 18 تم تبرئتهم من قضايا عسكرية، بينما حُكم على 1370 بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 68.6 %، منهم 131 حوكموا بأحكام إدانة مختلفة أمام دوائر عسكرية.

من بين أحكام الإدانة تلك حُكم بالسجن المؤبد على 419 شخصاً، وتم الحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 501 شخصاً، بينما تم الحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 348 شخصاً، وصدرت أحكاماً بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات في حق 28 شخصاً، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 74 شخصاً.



خلال فترة الرصد وإثر عمليات الجيش الأمنية في سيناء بلغ عدد القتلى من المدنيين 191، منهم 173 شخصاً قال الجيش انهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية بحسب بيانات رسمية صادرة عن الجيش المصري، أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 88 شخصاً، منهم 30 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما اعتقل 58 شخصاً بدعوى الاشتباه.

لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 154 دراجة بخارية و107 عربية خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات العيش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد العيش التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 158 عشة، هذا بالإضافة إلى تجريف 12 مزرعة.

من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير في الربع الثالث من العام الحالي فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر مما يدعو المجتمع الدولي للتخلي بالقدر اللازم من المسؤولية الأخلاقية أمام هذا الكم المفزع من الانتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، فالتعامي الدولي عن تلك الجرائم يجعل كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان دون أدنى قيمة في ظل تجاهلها من قبل الدول الأعضاء مقابل مصالح سياسية رخيصة.



مقدمة

رسخت السلطات المصرية في أعقاب الثالث من يوليو/ تموز 2013 نهجا قمعيا في تعاملها مع كافة الأصوات المعارضة، فأخرست الألسن ومارست القتل والاعتقال وكافة ألوان الانتهاكات الحقوقية على مختلف الأصعدة، واستعانت في ذلك بخطاب إعلامي مليء بالكراهية والعنف ضد المعارضين شنته وسائل إعلام تابعة أو داعمة للنظام.

عمليات القتل خارج إطار القانون استمرت على ذات النسق فارتفعت أعداد القتلى جراء التعذيب والإهمال الطبي داخل السجون ومقار الاحتجاز المصرية، واستمرت عمليات التصفية الجسدية لمعارضين أثناء اعتقالهم ثم اختلاق روايات كاذبة حول مقتلهم.

لم تتوقف كذلك عمليات الاعتقال التعسفي والمصحوبة غالبا بتعريض المحتجزين للتعذيب الممنهج والاختفاء القسري وشهدت أعداد من تعرضوا للاعتقال ارتفاعا ملحوظا وفي المقابل استمر انكار النظام لوجود أي معتقل رأي داخل مصر بعد وصم كافة المعارضين بالإرهاب والباس قضايهم لبوسا جنائيا وفق قوانين معيبة سنها ذات النظام.

القضاء المصري شارك في مسيرة القمع بإصدار مئات الأحكام القضائية القاسية التي تصل إلى الإعدام والسجن المؤبد بحق الآلاف في ظل إهدار تام لحقهم في المحاكمة العادلة.

وفي سيناء استمرت الدولة المصرية في نزع كافة الحقوق عن السكان حيث استمرت عمليات القتل الممنهج لمواطنين بشكل عشوائي جراء استمرار الجيش المصري في عملياته العسكرية باستخدام الأسلحة الأكثر فتكا والأقل دقة ووصم مئات القتلى بالإرهاب دون أن يُفتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ليصبح كافة



مواطني سيناء دون تمييز عرضة للقتل العشوائي، وعرضة لهدم منازلهم، إضافة لعمليات الاعتقال التعسفي والتعريض للاختفاء القسري بدعوى الاشتباه دون أي فرصة للانتصاف القانوني أو التمتع بحقوق المحاكمة العادلة الأولية.

لم تشهد فترة الرصد منذ الأول من يوليو/تموز 2017 وحتى سبتمبر/أيلول 2017 أي تقدم أو محاولة جادة من قبل السلطات المصرية لتغيير سياساتها القمعية أو مراجعة ممارساتها، في ظل صمت دولي كامل، وتفشي لظاهرة الإفلات التام من العقاب.

الاستمرار في عملية رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر أمر صعب، في ظل ندرة المعلومات وحالة الخوف المبررة التي يعيشها الضحايا أو ذويهم، بالإضافة إلى حرص النظام المصري على إظهار صورة مكذوبة ومشوهة لحقيقة ما يجري في مصر مدعوماً بألة إعلامية واسعة الانتشار، ليصبح أي نشاط حقوقي أو إعلامي خارجاً عن رواية النظام جريمة في نظر القانون المصري بحسب قانون الإرهاب المصري الجديد.

إلا أن إظهار الحقيقة وإجلائها وفق معايير مهنية ومحايدة، بات أمراً لازماً ليصب ذلك في صالح إيضاح الحقيقة للرأي العام في داخل مصر وخارجها ولوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته الأخلاقية والقانونية بشكل واضح، والعمل الجاد على إنهاء سياسة الإفلات من العقاب خاصة.

يرصد التقرير بشكل كمي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في الربع الثالث من العام الجاري، ويشير إلى إجمالي تلك الانتهاكات ليكمل ما تم رصده في تقارير مماثلة سابقة كي يكون مادة جاهزة للتوثيق والبحث والتحرك القانوني من قبل الجهات والمؤسسات الحقوقية المهتمة بالشأن المصري.



آلية رصد وجمع البيانات:

تم الاعتماد في عملية التوثيق وجمع المعلومات على الحصر الكمي لتصريحات المسؤولين بالدولة من خلال عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مسؤولين بالدولة المصرية والتي تم الإعلان عنها تباعا في الفترة من أول يوليو/تموز 2017 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2017.

كما اعتمد التقرير على كافة المعلومات التي جمعتها المنظمة خلال رصدها للأحداث في مصر بشكل يومي من خلال باحثين ميدانيين وعدد من النشطاء والمحامين والصحفيين المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وكذلك من نتاج بحث عشرات الشكاوى التي وردت إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بعد التأكد من صحتها، ومن ثم تم جدولة تلك البيانات وتقسيمها تقسيما نوعيا وزمنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد المرصودة في التقرير قد لا تشكل إلا حجم الانتهاكات التي تمكن الباحثون من رصدها بحسب المعايير المعتبرة في جمع البيانات دون أن تعبر بالضرورة عن حقيقة أو حجم الانتهاكات في مصر خلال فترة الرصد.

تم تجنب أي إحصاءات لا تعتمد على مصدر موثوق وكذلك تم إهدار كافة البيانات التي لم تتوافر معها المعلومات الكافية إلا تلك التي وردت في التصريحات والبيانات الرسمية للدولة وقد تم رصد حصيلة تلك التصريحات بشكل كمي بعيدا عما حوته من اتهامات أو ادعاءات لم تعتمد على أدلة أو شواهد منطقية، ليكون التقرير على نفس النهج الذي اتبعته المنظمة في الأعداد السابقة في إصدارات ربع سنوية متتالية.

القتل خارج إطار القانون



خلال الربع الثالث من العام 2017 بلغت حالات القتل خارج إطار القانون إلى 56 شخصاً في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء التي سيفرد لها باباً مستقلاً في هذا التقرير، وقتل هؤلاء الأشخاص جراء أسباب متعددة ما بين متوفون داخل مقار الاحتجاز المختلفة، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، وقتلى عمليات التصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها القوات الأمنية أثناء عمليات ضبطهم، أو قام بها بعض أفراد الأمن بعد نشوب مشادات كلامية بينهم وبين أحد المواطنين، بالإضافة لشخص تم قتله أثناء فض تجمع لأهالي جزيرة الوراق اعتراضاً على هدم منازلهم.

وإضافة إلى ما تقدم قتل 45 شخصاً في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية وفاتهم أثناء إلقاء القبض عليهم بينما حاولوا الهرب أثناء إلقاء القبض عليهم أو بادروا القوات الأمنية بإطلاق النار عليها، في حين لم تفتح أي تحقيقات قضائية جادة في أي من تلك العمليات للتأكد من عدم مخالفتها للقانون.

قتلى جراء العنف الأمني:



شهد الربع الثالث من العام 2017 مقتل مواطناً واحداً جراء العنف الأمني على تجمعات احتجاجية للمدنيين، ويُدعى سيد طفشان (26 عاماً)، وذلك بتاريخ 16 يوليو/تموز 2017، في الأحداث التي شهدتها جزيرة الوراق المصرية في ذلك اليوم، حيث قامت القوات الأمنية بالاعتداء على بعض أهالي الجزيرة إثر احتجاجات غاضبة من جانب الأهالي على اعتزام القوات الأمنية تنفيذ قرارات إزالة لبعض المنازل ما نتج عنه مقتل طفشان بأكثر من 50 طلقة خرطوش في صدره ووجهه وبطنه، وإصابة العشرات من الأهالي.



قتلى ومتوفون داخل مقر الاحتجاز المصرية:

خلال الربع الثالث من العام الجاري قضى 34 محتجزاً داخل مقر الاحتجاز المصرية المختلفة، منهم 3 محتجزين قتلوا جراء التعذيب على أيدي بعض أفراد الأمن داخل مقر احتجازهم، و27 محتجزاً توفوا نتيجة للإهمال الطبي المتعمد في ظل ظروف وأوضاع احتجاز سيئة وغير آدمية، بالإضافة إلى 7 محتجزين توفوا بسبب الفساد المتفشي في إدارات مقر الاحتجاز، حيث توفي بعضهم نتيجة تناول جرعات زائدة من المواد المخدرة أو الانتحار شنقاً، أو تعرض للطعن بألات حادة إثر مشاجرات بالأسلحة الحادة داخل مقر الاحتجاز.



وفيما يلي جدولاً ببيانات هؤلاء القتلى:

م	الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة	الفئة
1	كريم م.	28	4 يوليو/تموز 2017	إهمال طبي	مستشفى المنيرة العام بعد نقله من قسم شرطة السيدة زينب	جنائي / مدني
2	أحمد محمد حسين عمار	45	5 يوليو/تموز 2017	سوء أوضاع احتجاز	قسم شرطة بندر الأقصر	جنائي / مدني
3	إبراهيم السيد سالم	43	5 يوليو/تموز 2017	سوء أوضاع احتجاز	بقسم شرطة الرمل أول	جنائي / مدني
4	سيد سمير سيد	21	15 يوليو/تموز 2017	إهمال طبي	مركز شرطة فقط محافظة قنا	جنائي / مدني
5	وائل محمد ماهر		18 يوليو/تموز 2017	إهمال طبي	سجن استقبال طرة	جنائي / مدني
6	فريد زكريا محمد عمر	34	19 يوليو/تموز 2017	تعذيب		سياسي
7	فارس كمال عويضة		20 يوليو/تموز 2017	تعذيب	قسم شرطة منشأة ناصر	جنائي / مدني
8	رزق الله عطية دميان	61	24 يوليو/تموز 2017	إهمال طبي	سجن الوادي الجديد العمومي	جنائي / مدني
9	علاء م. م.	35	26 يوليو/تموز 2017	فساد في إدارة مقر الاحتجاز	قسم ثان شبرا الخيمة	جنائي / مدني
10	ا ع ب	28	29 يوليو/تموز 2017	فساد في إدارة مقر الاحتجاز	قسم شرطة اسنا بالأقصر	جنائي / مدني
11	مصطفى. م. د		5 أغسطس/آب 2017	فساد في إدارة مقر الاحتجاز	مركز شرطة دمنهور	جنائي / مدني



م	الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة	الفئة
12	محمد فرج دعادير		6 أغسطس/آب 2017	إهمال طبي	سجن كفر البطيخ	جنائي / مدني
13	حمام داكر إبراهيم حسن	37	6 أغسطس/آب 2017	إهمال طبي	سجن الوادي الجديد العمومي بالخارجة	جنائي / مدني
14	رضا صابر دعادير	27	7 أغسطس/آب 2017	إهمال طبي	مركز شرطة كفر البطيخ بدمياط	جنائي / مدني
15	كمال جمال عويضة	41	9 أغسطس/آب 2017	فساد في إدارة مقر الاحتجاز	قسم منشأة ناصر	جنائي / مدني
16	إبراهيم فؤاد محمد الشوربجي	66	9 أغسطس/آب 2017	إهمال طبي	قسم الشيخ زايد	سياسي
17	احمد يونس	35	10 أغسطس/آب 2017	تعذيب	مركز شرطة إدفو شمال أسوان	جنائي / مدني
18	محمد. ع. هـ	56	11 أغسطس/آب 2017	إهمال طبي	سجن المنيا شديد الحراسة	جنائي / مدني
19	غانم. د	50	13 أغسطس/آب 2017	إهمال طبي	سجن المنيا شديد الحراسة	جنائي / مدني
20	محمد. س. أ	26	16 أغسطس/آب 2017	إهمال طبي	مركز شرطة أبو كبير	جنائي / مدني
21	محمود محمد محمد عشوش	54	19 أغسطس/آب 2017	إهمال طبي	سجن برج العرب	سياسي
22	أحمد ت. ا.	63	20 أغسطس/آب 2017	إهمال طبي	قسم شرطة ثان في محافظة أسوان	جنائي / مدني
23	ابراهيم ح. م.	30	22 أغسطس/آب 2017	إهمال طبي	ليمان المنيا	جنائي / مدني
24	عبد العظيم الشراقوي		26 أغسطس/آب 2016	إهمال طبي	المستشفى العام ببني سويف بعد نقله من سجن بني سويف	سياسي
25	عمر فتحي عبد اللطيف عبد المجيد	52	26 أغسطس/آب 2016	إهمال طبي	سجن جمصة	سياسي
26	نور ع. ع.	32	28 أغسطس/آب 2016	إهمال طبي	سجن المنيا شديد الحراسة	جنائي / مدني
27	مدحت علي عبد الحميد كُرَيْم أبو شَيْتة	40	28 أغسطس/آب 2016	إهمال طبي	سجن العقرب	سياسي



م	الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة	الفئة
28	متهم		30 أغسطس/آب 2016	إهمال طبي	قسم شرطة باب الشعرية	جنائي / مدني
29	رمضان م.	26	2 سبتمبر/أيلول 2017	إهمال طبي	مستشفى كوم أمبو المركزي بعد نقله إليها من مركز شرطة كوم أمبو	جنائي / مدني
30	ا. م. ش.	65	3 سبتمبر/أيلول 2017	إهمال طبي	مستشفى طنطا الجامعي	جنائي / مدني
31	خيري عبد الله	40	11 سبتمبر/أيلول 2017	إهمال طبي	قسم شرطة قها	جنائي / مدني
32	رجب توفيق بدوي		17 سبتمبر/أيلول 2017	إهمال طبي	سجن طره	سياسي
33	عيد ك. خ.	32	19 سبتمبر/أيلول 2017	إهمال طبي	ليمان المنيا	جنائي / مدني
34	محمد مهدي عاكف	89	22 سبتمبر/أيلول 2017	إهمال طبي	مستشفى المنيل الجامعي بعد نقله إليها من ليمان طرة	سياسي

قتلى عمليات التصفية الجسدية:



شهد الربع محل فترة الرصد تصاعداً كبيراً في عمليات التصفية الجسدية للمعارضين، حيث بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 21 شخصاً، وذلك أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، وتوافرت أدلة واضحة في تلك الحالات تؤكد كذب رواية السلطة حول مقتلهم حيث وثقت المنظمة تعريض أغلبهم للاختفاء القسري قبل أيام من إعلان مقتلهم في بيانات وزارة الداخلية نتيجة اشتباك مسلح بحسب زعم تلك البيانات.



قتلى في ظروف ملتبسة:

في الفترة من أول يوليو/تموز 2017 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2017 تعرض 45 معارضاً للقتل في ظروف ملتبسة دون أن تتوافر أي أدلة يمكن من خلالها الوقوف على طبيعة تلك الوقائع، حيث ادعت الداخلية وفاتهم أثناء تنفيذهم لبعض العمليات الإرهابية، وفي ظل امتهان وزارة الداخلية لعمليات التصفية الجسدية، تظل هذه الوقائع بحاجة إلى استقصاء وتحري محايد للوقوف على حقيقة ما حدث، كي لا تمر جريمة بهذه الخطورة دون تحقيق أو محاسبه لمرتكبها، ليسجل هذا الربع بهذا العدد أكبر عدد من القتلى بهذه الطريقة، منذ الثالث من يوليو/تموز 2017 وحتى الآن.

الاعتقال التعسفي



وفقاً لعمليات رصد كمي لحالات الاعتقال على خلفية سياسية بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي خلال الربع الثالث من العام الجاري 801 شخصاً، حيث اعتقل 383 شخصاً خلال شهر يوليو/تموز، بينما اعتقل 239 شخصاً خلال شهر أغسطس/آب، واعتقل 179 شخصاً خلال شهر سبتمبر/أيلول، ويذكر أن هذا العدد هو عدد من تعرضوا لعمليات اعتقال فعلا، ولا يشمل المطلوبين أمنيا الذين شملتهم محاضر اتهام أو أدينوا بأحكام قضائية دون أن يتعرضوا للاعتقال.

من بين أولئك المعتقلين بلغ عدد القصر الذين تعرضوا للاعتقال 19 قاصراً حيث تم اعتقال 11 قاصراً خلال شهر يوليو/تموز، و7 قصر خلال شهر أغسطس/آب، وقاصراً واحداً خلال شهر سبتمبر/أيلول.

تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فقد قامت مئات الأسر بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات



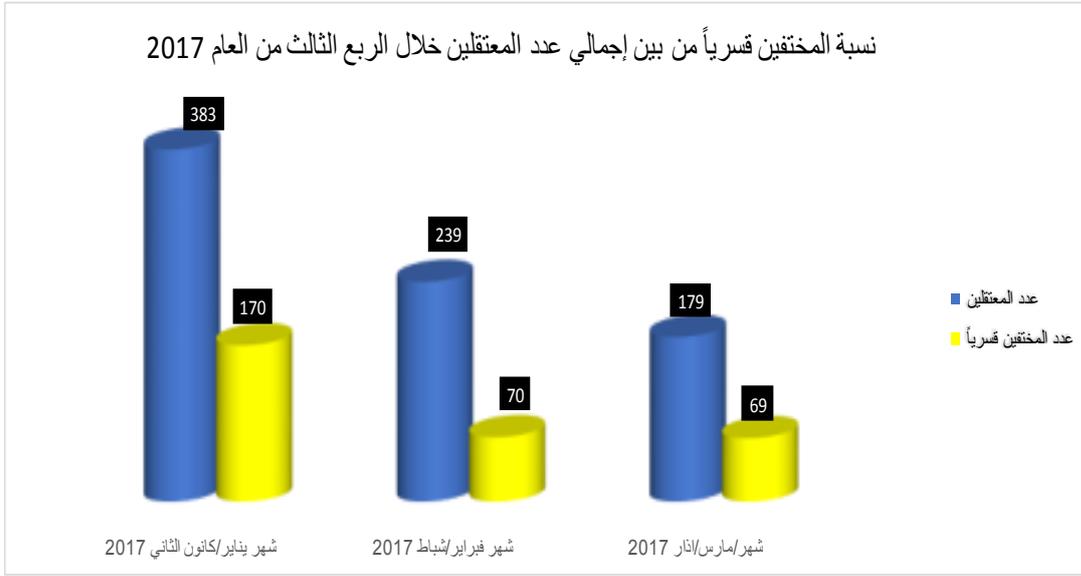
للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات.

ووثقت المنظمة خلال فترة الرصد تعرض 309 شخصاً على الأقل للاختفاء القسري أي ما يعادل 39 % من إجمالي عدد المعتقلين، منهم 170 شخصاً خلال يوليو/تموز، و70 شخصاً خلال أغسطس/آب، و69 شخصاً خلال سبتمبر/أيلول.

كما أكدت شهادات محامو بعض المعتقلين تعرض موكلهم للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف بتهم لم يقوموا بارتكابها، وأكدوا استمرار تجاهل النيابة العامة أثناء التحقيقات شكاوى المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب ورفض وكلاء النيابة عرض أولئك المتهمين على الطب الشرعي لإثبات التعذيب، ورفضها كذلك فتح أي تحقيق في تلك الجرائم.



وفيما يلي رسم بياني يوضح نسبة المختفين قسرياً من بين إجمالي عدد المعتقلين خلال الربع الثالث من العام الجاري:



اعتقال طلاب أوغوريين لأسباب عرقية وسياسية:



لم تقف الاعتقالات التعسفية التي قامت بها أجهزة الأمن المصرية عند صفوف المعارضين وحسب، بل تخطتها وقامت بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف طلاب جامعيين من تركستان الشرقية (الأوغوريين)، والمتواجدين بمصر بغرض الدراسة في جامعة الأزهر، والذين قُدرت أعدادهم بنحو 80 طالباً، ومن ثم قامت القوات باقتيادهم إلى مقر احتجاج مجهولة لمدة يومين تقريباً، دون تمكينهم من التواصل مع المحامين أو عرضهم على أي جهة قضائية أو إخطارهم بسبب اعتقالهم، وتبين فيما بعد وجودهم في أقسام شرطة بمدينة نصر، ومن هناك تم ترحيلهم إلى مجمع التحرير ومنه إلى قسم شرطة المقطم، ثم قسم شرطة الخليفة، مع استمرار حرمانهم من الزيارة أو التواصل مع المحامين.

حملة الاعتقالات تلك بعد مرور أقل من شهر على زيارة نائب وزير الأمن الصيني القاهرة، وتوقيعه اتفاق مشترك لمكافحة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة مع وزير الداخلية المصري، بالإضافة إلى أن السلطات الصينية قد طالبت في أوقات سابقة الطلاب الأوغوريين بإنهاء دراستهم في الأزهر والعودة إلى تركستان، مع التهديد باعتقال ذويهم المقيمين في تركستان حال امتناعهم عن تنفيذ ذلك القرار، كما سبق أن طالبت الحكومة الصينية حكومات الدول الإسلامية بتسليم أي مواطن أوغوري يعيش على أرضها بحجة أنهم مطلوبين أمنياً.



إهدار الحق في المحاكمة العادلة:

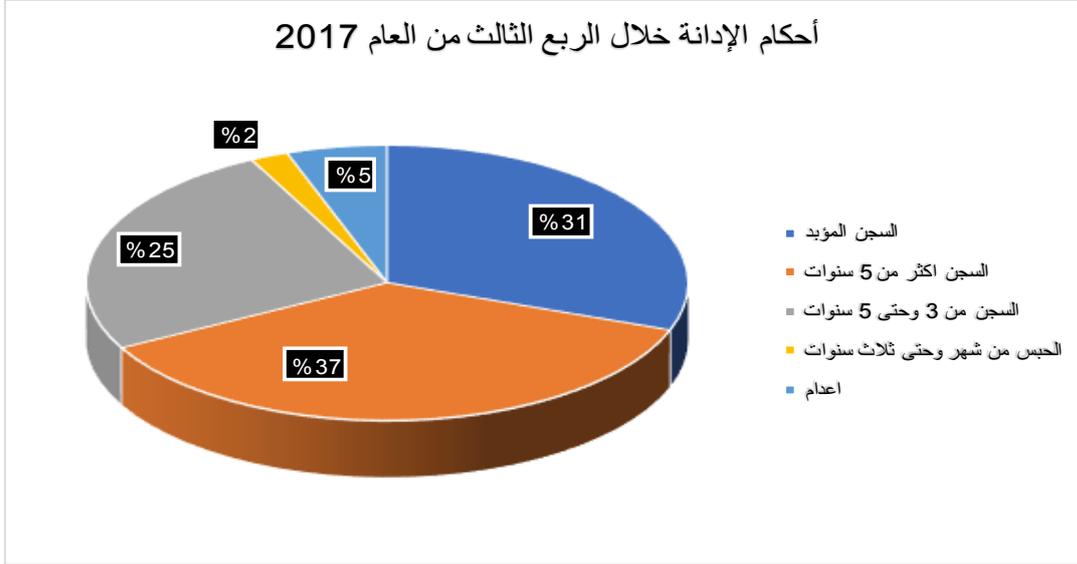
وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات في الربع الثالث من العام 2017، تبين صدور أحكاماً قضائية في 74 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 69 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 5 قضية عسكرية.

وبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات 1998 شخصاً، منهم 19 قاصراً، وقد تم تبرئة 628 من هؤلاء المحكومين، أي 31.4% من إجمالي عددهم الكلي، منهم 18 تم تبرئتهم من قضايا عسكرية، بينما حُكم على 1370 بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 68.6%، منهم 131 حوكموا بأحكام إدانة مختلفة أمام دوائر عسكرية.

ووزعت أحكام الإدانة كالتالي:

تم الحكم بالسجن المؤبد على 419 شخصاً، وتم الحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 501 شخصاً، بينما تم الحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 348 شخصاً، وصدرت أحكاماً بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات في حق 28 شخصاً، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 74 شخصاً، وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح النسب المئوية لأحكام الإدانة التي صدرت خلال الربع الثالث من العام الجاري:

أحكام الإدانة خلال الربع الثالث من العام 2017



ومن الجدير بالذكر أنه خلال تلك الفترة صدرت قرارات إحالة للمفتي من دوائر مدنية بحق 47 متهماً في 5 قضايا أخرى، لأخذ الرأي الشرعي في إعدامهم.

على صعيد آخر صدرت أحكاماً من محاكم النقض المختلفة في 24 قضية معارضة، 2 منهم كانت أمام دوائر عسكرية، وقد تم رفض الطعون المقدمة في جميع تلك القضايا المدنية والعسكرية وصارت الأحكام الصادرة بحقهم باتة واجبة النفاذ، وبلغ عدد المتهمين في تلك القضايا 226 متهماً، جميعهم مدنيين.

من جهة أخرى قضت محكمة النقض المصرية بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2017 برفض الطعون المقدمة من المتهمين في القضية 10154 لسنة 2014 جنابات ثان أكتوبر، والمقيدة برقم 315 لسنة 2014 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلامياً بـ "التخابر مع قطر"، والمتهم فيها الرئيس المصري السابق الدكتور محمد مرسي واثنتين من فريقه الرئاسي وآخرين، بينهم 3 صادر بحقهم حكماً حضورياً بالإعدام، وهم أحمد علي عبده عفيفي (منتج أفلام وثائقية)، ومحمد عادل حامد كيلاني (مضيف جوي بشركة مصر للطيران)، وأحمد إسماعيل ثابت (معيد بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا) ليصيروا في انتظار تنفيذ الحكم بحقهم بعد استنفاد كافة طرق الطعن العادية.



فيما أيدت المحكمة عقوبة السجن المؤبد لكل من الرئيس المصري الأسبق دكتور محمد مرسي، ومديري مكتبه الرئاسي أمين عبد الحميد الصيرفي، وأحمد عبد العاطي، والسجن 15 عاماً للمعتقل خالد حمدي عبد الوهاب رضوان.

آثار العمليات الأمنية في سيناء



خلفت عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد منذ بداية العام 2017 وحتى آخر مارس/آذار، عدداً من القتلى المدنيين بلغ 191، منهم 173 شخصاً قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية بحسب بيانات صادرة عن المتحدث العسكري.

حيث بلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا خلال شهر يوليو/تموز من العام الجاري 144 شخصاً، منهم 135 شخصاً قتلوا في مواجهات أمنية، و9 مواطنين قتلوا بصورة عشوائية، وفي شهر أغسطس/آب 2017 قتل 30 شخصاً في مواجهات أمنية، و5 أشخاص بصورة عشوائية، بينما قتل 12 شخصاً خلال شهر سبتمبر/أيلول 2017، 8 منهم سقطوا في مواجهات أمنية بحسب ادعاء السلطات، والبقية قتلوا بصورة عشوائية.

أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 88 شخصاً، منهم 30 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما اعتقل 58 شخصاً بدعوى الاشتباه.



في شهر يوليو/تموز تم اعتقال 25 شخصاً، منهم 15 مطلوبون أمنياً و10 مشتبه بهم، وفي شهر أغسطس/آب تم اعتقال 21 شخصاً، 8 منهم مطلوبون أمنياً و13 منهم اعتقلوا بدعوى الاشتباه، بينما تم اعتقال 42 شخصاً خلال شهر سبتمبر/أيلول، منهم 7 مطلوب أمنياً، والبقية والبالغ عددهم 35 كانوا من المشتبه بهم.

لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 154 دراجة بخارية و107 عربة خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات العشش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد العشش التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 158 عشة، هذا بالإضافة إلى تجريف 12 مزرعة.



وفيما يلي جدولاً يبين تفاصيل تلك الإحصائيات:

تجريف مزارع	نتيجة العملية								سبب العملية	التاريخ
	حرق وتدمير ممتلكات خاصة				اعتقال		قتل			
	دراجة بحارية	عربة	عشة	منزل	مشتبه به	مطلوب أمنياً	مواطنين بصورة عشوائية أو تصفية	اشتباك مسلح		
	2					2			مداهمات أمنية وتمشيط	2-7-2017
		1				2			مداهمات أمنية وتمشيط	3-7-2017
		6						40	مداهمات أمنية وتمشيط	7-7-2017
							1		أعيرة نارية عشوائية من أحد الكمانن	13-7-2017
		16						9	مداهمات أمنية وتمشيط	16-7-2017
		5						15	مداهمات أمنية وتمشيط	19-7-2017
	16		19			5		30	مداهمات أمنية وتمشيط	21-7-2017
	8	2			2				مداهمات أمنية وتمشيط	23-7-2017
							7		مداهمات أمنية وتمشيط	24-7-2017
	7	27	76		8	5		40	مداهمات أمنية وتمشيط	25-7-2017
	23		5						مداهمات أمنية وتمشيط	27-7-2017
		1				1			مداهمات أمنية وتمشيط	28-7-2017



تجريف مزارع	نتيجة العملية								سبب العملية	التاريخ
	حرق وتدمير ممتلكات خاصة				اعتقال		قتل			
	درجة بحارية	عربة	عشة	منزل	مشتبه به	مطلوب أمنياً	مواطنين بصورة عشوائية أو تصفية	اشتباك مسلح		
							1		أعيرة نارية عشوائية من أحد الكمانن	29-7-2017
	2	1				2		1	مداهمات أمنية وتمشيط	31-7-2017
		1				1			مداهمات أمنية وتمشيط	1-8-2017
							1		أعيرة نارية عشوائية من أحد الكمانن	3-8-2017
		2						2	مداهمات أمنية وتمشيط	6-8-2017
		3				3		5	مداهمات أمنية وتمشيط	8-8-2017
							1		قصف جوي	8-8-2-017
		2	1						مداهمات أمنية وتمشيط	9-8-2017
		1	15			1			مداهمات أمنية وتمشيط	12-8-2017
		1	1						مداهمات أمنية وتمشيط	15-8-2017
		2						2	مداهمات أمنية وتمشيط	16-8-2017
	8	1				3			مداهمات أمنية وتمشيط	19-8-2017
		9							مداهمات أمنية وتمشيط	21-8-2017
							3		قصف جوي	22-8-2017



تجريف مزارع	نتيجة العملية								سبب العملية	التاريخ
	حرق وتدمير ممتلكات خاصة				اعتقال		قتل			
	درجة بحارية	عربة	عشة	منزل	مشتبه به	مطلوب أمنياً	مواطنين بصورة عشوائية أو تصفية	اشتباك مسلح		
	2	4	6					8	مداهمات أمنية وتمشيط	23-8-2017
	13	7	12					6	مداهمات أمنية وتمشيط	25-8-2017
4	4		5		5				مداهمات أمنية وتمشيط	26-8-2017
4	7	8	14		3			7	مداهمات أمنية وتمشيط	28-8-2017
4	6	2			5				مداهمات أمنية وتمشيط	30-8-2017
		2			2				مداهمات أمنية وتمشيط	8-9-2017
							1		أعيرة نارية عشوائية من أحد الكمائن	9-9-2017
							1		أعيرة نارية عشوائية من أحد الكمائن	12-9-2017
								5	مداهمات أمنية وتمشيط	13-9-2017
								3	مداهمات أمنية وتمشيط	14-9-2017
	3	3	4			2			مداهمات أمنية وتمشيط	18-9-2017
							2		أعيرة نارية عشوائية من أحد الكمائن	18-9-2017
									قصف جوى	19-9-2017



تجريف مزارع	نتيجة العملية								سبب العملية	التاريخ
	حرق وتدمير ممتلكات خاصة				اعتقال		قتل			
	درجة بحارية	عربة	عشة	منزل	مشتبه به	مطلوب أمنياً	مواطنين بصورة عشوائية أو تصفية	اشتباك مسلح		
									أعيرة نارية عشوائية من أحد الكمانن	19-9-2017
	53				31	4			مداهمات أمنية وتمشيط	21-9-2017
					2	1			مداهمات أمنية وتمشيط	23-9-2017
12	154	107	158	0	58	32	18	173	الإجمالي	



الخلاصة والتوصيات:

- من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير في الربع الثالث من العام 2017 فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.
- عمليات القتل التي تنتهجها السلطات المصرية سواء بالتصفية الجسدية أو التعذيب أو جراء الإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، بلغت من الاستمرارية والانتشار ما يرسخ الاتهامات الموجهة للسلطات المصرية أن تلك الانتهاكات هي نتاج إرادة سياسية ومنهج مُستقر عليه لدى تلك السلطات باستخدام أجهزتها الأمنية، في ظل تواطؤ كامل من قبل السلطة القضائية والنيابة العامة والذان يوفران مناخاً آمناً لمرتكبي تلك الجرائم ويضمنان إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب.
- التوسع في عمليات الاعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي وتلفيق اتهامات جنائية للمعارضين، وقيام النيابة العامة بإصدار قرارات بالحبس الاحتياطي دون توافر أي مبررات قانونية في ظل التكديس الذي تعاني منه مقار الاحتجاز المصرية، بالإضافة إلى ما تمارسه السلطات المصرية من عمليات اختفاء قسري وتعذيب لأغلب المحتجزين، يضاعف من خطورة تلك الجريمة ويحولها إلى جريمة قتل بطيء.
- ماكينه المحاكمات الجماعية المدنية والعسكرية مازالت مستمرة في مصر في ظل تسييس كامل للسلطة القضائية التي تنتظر القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات، ومازالت تلك السلطات ماضية في إصدار أحكام قاسية بحق المئات تصل إلى الإعدام وتنفيذ بعض تلك الأحكام بالفعل دون أي تقدم يُذكر في ملف العدالة في مصر.
- ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين في سيناء بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها المواطنين المقيمين بها تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تماماً من



حماية الدولة ولا تتوافر لهم أي سبل للانتصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب خاصة مع عدم خضوع عمليات الجيش المصري لأية رقابة محلية أو دولية، مما يعطي الأجهزة الأمنية الضوء الأخضر لارتكاب المزيد من الجرائم.

- المجتمع الدولي مدعو للتخلي بالقدر اللازم من المسؤولية الأخلاقية أمام هذا الكم المفزع من الانتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، فالتعامي الدولي عن تلك الجرائم يجعل كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان دون أدنى قيمة في ظل تجاهلها من قبل الدول الأعضاء مقابل مصالح سياسية رخيصة.